

محور المداخلة: المحور السابع

الدكتور: وليد بشيشي

- أستاذ محاضر قسم أ.

الدكتور: سليم مجلخ

- أستاذ محاضر قسم أ.

- كلية العلوم الاقتصادية والتجاري وعلوم التسيير

- جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

الملخص: تتشكل الميزانية العامة لأي دولة من جانبين جانب الإيرادات العامة، وجانب النفقات العامة، وتقسم النفقات العامة في قانون المالية الجزائري إلى قسمين (نفقات التسيير و نفقات التجهيز)، وقد مرت النفقات العامة في الجزائر بتطورات هامة خاصة مع انتهاء الدولة سياسة التخطيط (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2001، برنامج التكميلي لدعم النمو 2009/2005، برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2014/2010)، لكن مع بروز الأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008 والتي ألفت بظلالها على جميع دول العالم بصفة مباشرة و/أو غير مباشرة، والتي اختلفت حدة أثارها باختلاف الدول من حيث ارتباطها واندماجها في الاقتصاد العالمي من جهة وارتباطها بالاقتصاد الأمريكي من جهة أخرى. وقد تأثرت النفقات العامة في الجزائر بتبعات هذه الأزمة التي بلغت عبر قنوات غير مباشرة، فالتخذت الدولة لأجل ذلك إجراءات احترازية وحلول ترقيعية جاهزة، اجتماعية واقتصادية للتقليل من حجم هذا التأثير وتجنب انفجار الوضع الاقتصادي والاجتماعي، بدل اعتماد حلول واقعية دائمة مبنية على أسس متينة من خلال تشريح مفصل للواقع المعاش بجميع جوانبه (الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية... الخ)، ومن ثم تحديد مواطن الخلل والضعف ومعالجتها وفقا لوصفات ناجعة، فعالة ودائمة.

الكلمات الدالة: النفقات العامة، نفقات التسيير، نفقات التجهيز، الأزمة المالية والاقتصادية، الآثار، البترول، الجزائر.

Abstract: The general budget of any constituted of two sides The public revenues the public expenditures, this last is derided according to the Algerian financial act into two pars which are the operating expenses and the processing expenses. The public expenditures in Algeria has gone through some important developments especially with the state's adaptation of the planning policy (the economy recovery support programme "2001/2004", the growth support programme "2005/2009", the economic growth consolidation programme "2010/2014". But with the emergence of the financial and economical crisis of 2008, with has casted shadows over all of word's countries and which its intensification differed from are country to another. The Algeria public expenditures have reached it via indirect channels. Because of that, the states have taken precautionary procedures to reduce the size of this effect. The affected public expenditure in Algeria, the consequences of this crisis, which reached via indirect channels, I have taken the state for that precautionary measures and solutions Triqaah ready, social and economic to reduce the size of this effect and to

avoid the explosion of economic and social situation, rather than adopt realistic solutions permanently built on solid foundations of slicing through the detailed reality of pension in all its aspects (economic, social, political ... etc.), and then determine the glitches and weaknesses and processed according to the recipes efficient, effective and durable.

Key words: public expenditures, operating expenses, expenses processing, financial and economic crisis, effects, Petroleum, Algeria.

المقدمة: برزت مع بداية القرن 21 أزمة مالية واقتصادية عالمية، بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتقلت وانتشرت لتشمل بقية دول العالم، وقد اختلفت أثارها باختلاف الدول من حيث درجة ارتباطها بالاقتصاد الأمريكي والعالمي، وقد تأثرت الجزائر كغيرها من دول العالم بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية وتبعاتها، خاصة في جانب نفقاتها العامة التي تراجع تطورها خلال الفترة 2008/2011، كما تراجع قيمتها من 7428.61 مليار دج إلى 6879.82 مليار دج خلال سنتي 2012/2013 (أنظر الجدول رقم 03).

اعتمدت الجزائر سعيا منها لاحتواء الوضع والتقليل من المخاطر الناجمة عن الأزمة مجموعة من التدابير والسياسات الاحترازية الوقائية التي مست الجوانب الاقتصادية كمحاربة التضخم، والاجتماعية كتوسيع مجالات الدعم المختلفة، وجانب الميزانية العامة بشقيها الإيرادات والنفقات خاصة من خلال تقليل النفقات العامة وترشيدها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها: تتمحور مشكلة الدراسة حول آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتبعاتها على النفقات العامة في الجزائر، ونحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل التالي: ما هي أهم الآثار الناجمة عن تبعات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على النفقات العامة في الجزائر؟ وما هي أهم الإجراءات العلاجية والوقائية المتبعة؟ وما مدى نجاحتها لحماية اقتصادها ونفقاتها؟

فرضيات الدراسة: نحاول من خلال هذه الدراسة إثبات مدى صحة الفرضيات التالية:

- ✓ ارتفاع النفقات العامة في الجزائر راجع إلى اعتماد سياسة انفاقية توسعية مبنية على سياسة التخطيط؛
- ✓ أثرت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تأثيرا مباشرا على النفقات العامة في الجزائر التي تراجع قيمتها نتيجة لاعتماد مجموعة من الإجراءات والسياسات الاحترازية، التشفيفية، الرامية إلى ترشيد وعقلنة النفقات العامة؛
- ✓ تأثرت النفقات العامة في الجزائر بصفة غير مباشرة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أثرت على مداخيل الإيرادات العامة من خلال تراجع مداخيل البترول وارتفاع معدلات التضخم.

أهمية الدراسة: للدراسة أهمية بالغة كونها تعالج موضوع الساعة (آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية) التي شغلت ولا تزال تشغل وتثير بال المفكرين والاقتصاديين، قادة العالم ورجال الدين، المال والأعمال، عامة الناس وخاصتهم، كما تبرز أهمية الدراسة من خلال استنتاج العبر واتخاذ الإجراءات ووضع الضوابط والآليات الكفيلة لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية المستقبلية والحالية بالنسبة للجزائر خاصة في ما يتعلق بترشيد، توجيه، وحماية نفقاتها العامة وتدعيم مصادر مواردها خارج الجباية البترولية التي تأثرت بشكل كبير من افرازات الأزمة.

- أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة في:

- ✓ التعرف على النفقات العامة في الجزائر من حيث تطورها ومكوناتها؛
- ✓ تقديم بعض الجوانب المتعلقة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتحديد آليات انتقالها إلى الجزائر؛
- ✓ تحديد آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على النفقات العامة في الجزائر، وآليات مجابتها.

- مبررات ومحددات الدراسة: تتمثل مبررات الدراسة ومحدداتها في ما يلي:

- ✓ بلوغ العجز في الميزانية العامة للجزائر أرقاما قياسية خلال السنوات الأخيرة استوجبت دراستها وتحديد أسبابها ومعالجتها؛
- ✓ قلة الدراسات المتعلقة بآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الموازنة العامة، خاصة في الجزائر؛
- ✓ ضرورة وضع إستراتيجية فعالة للتحكم في العجز المستمر والدائم في الموازنة العامة.

- منهجية الدراسة: نعتد في دراستنا لهذا البحث على المنهج الوصفي من خلال وصف الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وكذا تطور النفقات العامة في الجزائر، كما نستخدم المنهج التحليلي وذلك لملاءمته في تحليل الآثار المباشرة وغير المباشرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على النفقات العامة في الجزائر. وقد تم تناول الدراسة من خلال النقاط التالية:

1- النفقات العامة في قانون المالية الجزائري؛

2- تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2015/2004؛

3- النفقات العامة في الجزائر في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008؛

4- السياسات والبرامج المتبعة في الجزائر للتقليل من آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

1- النفقات العامة في قانون المالية الجزائري: تعمل كل دولة على وضع تصنيف خاص بها يتعلق بنفقاتها حسب نظامها الاقتصادي والاجتماعي والإداري، وتقسم النفقات العامة في قانون المالية الجزائري إلى قسمين [مجلخ، 2009، ص60]: نفقات التسيير، ونفقات التجهيز.

1-1- نفقات التسيير: هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة وتسمح بتسيير نشاطات الدولة، وتدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، وهي بذلك تضمن استمرارية مصالح الدولة من الناحية الإدارية [مجلخ، 2009، ص61]، وتصدر نفقات التسيير لميزانية الجزائر في قانون المالية بالجريدة الرسمية كما هو موضح في الجدول رقم 01 الذي يبين توزيع اعتمادات ميزانية التسيير لسنة 2015، حسب كل دائرة وزارية.

الجدول رقم 01 توزيع اعتمادات ميزانية التسيير لسنة 2016 حسب كل دائرة وزارية:

| المبالغ (دج) | الدوائر الوزارية |
|---------------|------------------|
| 8.387.854.000 | رئاسة الجمهورية |

| | |
|-------------------|--------------------------------------|
| 3.618.099.000 | مصالح الوزير الأول |
| 1.047.926.000.000 | الدفاع الوطني |
| 549.809.342.000 | الداخلية والجماعات المحلية |
| 31.196.709.000 | الشؤون الخارجية |
| 74.707.836.000 | العدل |
| 92.615.093.000 | المالية |
| 44.010.067.000 | الطاقة |
| 5.314.058.000 | الصناعة والمناجم |
| 255.101.097.000 | الفلاحة والتنمية الريفية |
| 252.333.450.000 | المجاهدين |
| 26.500.459.000 | الشؤون الدينية والأوقاف |
| 24.276.345.000 | التجارة |
| 12.549.139.000 | النقل |
| 21.144.492.000 | الموارد المائية |
| 19.930.760.000 | الأشغال العمومية |
| 22.600.480.000 | السكن والعمران والمدينة |
| 746.643.907.000 | التربية الوطنية |
| 300.333.642.000 | التعليم العالي والبحث العلمي |
| 50.803.924.000 | التكوين والتعليم المهنيين |
| 234.882.131.000 | العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي |
| 2.550.261.000 | التهيئة العمرانية والبيئة |
| 25.789.795.000 | الثقافة |
| 131.653.688.000 | التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة |
| 276.609.000 | العلاقات مع البرلمان |
| 381.976.062.000 | الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات |
| 14.158.870.000 | الشباب |
| 26.282.691.000 | الرياضة |
| 18.871.461.000 | الاتصال |
| 3.985.130.000 | البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال |
| 3.429.022.000 | السياحة والصناعات التقليدية |
| 2.404.748.000 | الصيد البحري والموارد الصيدية |
| 4.436.059.221.000 | المجموع الفرعي |
| 536.219.273.000 | التكاليف المشتركة |
| 4.972.278.494.000 | المجموع العام |

المصدر: القانون رقم 10-14 المؤرخ في 2014/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية العدد 78 المؤرخ في 31

ديسمبر 2014، ص 48.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أكبر جزء من نفقات التسيير وجه إلى وزارة الدفاع الوطني بنسبة 21.07 % أي خمس النفقات العامة، تليها وزارة التربية الوطنية بنسبة 15.02 %، ثم وزارة الداخلية والجماعات المحلية بنسبة 11.06 %. من الملاحظ أن الدولة تولي أهمية بالغة للدفاع الوطني لضمان سيادة الوطن الداخلية والخارجية وتوفير الحماية للمواطنين وممتلكاتهم، والتربية الوطنية التي تعتبر عماد الدولة في تحضير إطارات المستقبل، والداخلية التي تضمن مختلف الخدمات الإدارية العمومية للمواطن.

1-2- نفقات التجهيز: وهي نفقات ذات طابع استثماري، وتساهم في زيادة ثروة البلاد، كما يطلق عليها ميزانية الاستثمار، والجدول رقم 02 يبين توزيع نفقات التجهيز حسب القطاعات لسنة 2016.

الجدول رقم 02 توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016 حسب القطاعات الوحدة: (بآلاف دج)

| القطاعات | رخص البرامج | اعتمادات الدفع |
|--|---------------|----------------|
| الصناعة | 5.195.000 | 5.541.000 |
| الفلاحة والري | 209.437.700 | 315.957.500 |
| دعم الخدمات المنتجة | 32.657.500 | 49.802.200 |
| المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية | 1.854.278.110 | 1.078.715.730 |
| التربية والتكوين | 227.829.040 | 250.809.500 |
| المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية | 151.366.500 | 207.589.800 |
| دعم الحصول على السكن | 234.307.880 | 293.678.000 |
| مواضيع مختلفة | 800.000.000 | 500.000.000 |
| المخططات البلدية للتنمية | 100.000.000 | 100.000.000 |
| المجموع الفرعي للاستثمار | 3.615.071.730 | 2.802.093.730 |
| دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد). | - | 741.891.200 |
| البرنامج التكميلي لفائدة الولايات | 100.000.000 | 70.000.000 |
| احتياطي لنفقات غير متوقعة | 364.600.000 | 271.800.000 |
| المجموع الفرعي لعمليات برأس المال | 464.600.000 | 1.083.691.200 |
| مجموع ميزانية التجهيز | 4.079.671.730 | 3.855.784.930 |

المصدر: القانون رقم 14-10 المؤرخ في 30/12/2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية العدد 78 المؤرخ في 31 ديسمبر 2014، ص 49.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نفقات التجهيز توزع على القطاعات وكل قطاع يمكن أن يضم مجموعة من الوزارات، وقد وجهت أكبر الحصص إلى المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية بمبلغ قدره 1.078.715.730 دج من خلال إنشاء وإتمام مختلف المشاريع المتعلقة بالمشاريع الفنية والبنية التحتية (طرق، جسور، موانئ، مطارات... الخ)، ودعم النشاط الاقتصادي (741.891.200 دج) من خلال دعم المشاريع الاقتصادية خاصة الصغيرة والمتوسطة، ومنح إعانات دعم للمشاريع المنتجة لسلع ذات الاستهلاك الواسع، والفلاحة

والري (315.957.500 دج) من خلال دعم القطاع الفلاحة من أجل الوقوف به باتباره احدى أهم القطاعات البديلة لقطاع الحروقات.

2- تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2015/2004: مرت النفقات العامة خلال هذه الفترة بتطورات هامة كانت نتاجا لتطور قسيميا (نفقات التسيير والتجهيز)، وهذا ما يوضحه الجدول رقم 03 الذي يوضح تطور النفقات العامة بشقيها (تسيير وتجهيز) في الجزائر خلال الفترة 2015/2004.

الجدول رقم 03 تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2015/2004 الوحدة: مليار دج

| السنوات | نفقات التسيير | نفقات التجهيز | النفقات العامة ¹ | نسبة نفقات التسيير إلى النفقات العامة ¹ | نسبة نفقات التجهيز إلى النفقات العامة ¹ |
|---------|---------------|---------------|-----------------------------|--|--|
| 2004 | 1200.00 | 720.00 | 1920.00 | 62.50 | 37.5 |
| 2005 | 1200.00 | 750.00 | 1950.00 | 61.54 | 38.46 |
| 2006 | 1283.40 | 1348.00 | 2631.40 | 48.77 | 54.23 |
| 2007 | 1574.94 | 2048.82 | 2623.76 | 43.46 | 56.54 |
| 2008 | 2017.97 | 2304.89 | 4322.86 | 46.68 | 53.32 |
| 2009 | 2593.74 | 2597.72 | 5191.46 | 49.96 | 50.04 |
| 2010 | 2838.00 | 3022.86 | 5860.86 | 48.42 | 51.58 |
| 2011 | 3434.31 | 3184.12 | 6618.43 | 51.89 | 48.11 |
| 2012 | 4608.25 | 2820.42 | 7428.67 | 62.03 | 37.97 |
| 2013 | 4335.61 | 2544.21 | 6879.82 | 63.02 | 36.98 |
| 2014 | 4714.45 | 2941.71 | 7656.16 | 61.57 | 38.43 |
| 2015 | 4972.28 | 3885.78 | 8858.06 | 56.13 | 43.87 |

المصدر: 2008/2004 (مجلد، 2009، ص 74).

2015/2009 قوانين المالية.

¹ من إعداد الباحث.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ

- النفقات العامة في الجزائر ترتفع من سنة إلى أخرى خلال الفترة 2012/2004 بسبب اعتماد سياسة انفاقية توسعية مبنية على التخطيط. إلا أنها تراجعت خلال الفترة 2013/2012 نتيجة لاعتماد سياسة التقشف بسبب الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لترتفع سنتي 2014 و 2015.
- نفقات التسيير ارتفعت خلال الفترة 2012/2004 إلا أنها تراجعت خلال الفترة 2013 /2012 وواصلت ارتفاعها خلال الفترة 2015/2014، أما نفقات التجهيز فقد ارتفعت خلال الفترة 2011/2004 وتراجعت خلال الفترة 2013/2011 لترتفع خلال الفترة 2015/2014، إن التراجع

المسجل على نفقات التسيير والتجهيز في الفترة 2013/2011 انعكس سلبا على النفقات العامة التي تراجعت بدورها نتيجة ترشيد وضبط النفقات العامة.

➤ إن ارتفاع النفقات العامة في الجزائر مرده انتهاج سياسة مالية توسعية امتدت من 2001 إلى 2014 تمثلت في البرامج التالية [مسعي، 2012، ص147]:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي Programme de soutien à la relance économique PSRE (المخطط الثلاثي 2001-2004) خصص له غلاف مالي أولي بـ 525 مليار دينار (حوالي 7 مليار دولار أمريكي)، قبل أن يبلغ غلافه المالي النهائي 1216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار).

- البرنامج التكميلي لدعم النمو Programme complémentaire de soutien à la croissance PCSC - (المخطط الخماسي الأول 2005 - 2009) خصص له 8705 مليار دينار (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتناس السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف النهائي فقد قدر بـ 9680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار) في نهاية 2009، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي Programme de consolidation de la croissance PCCE - économique (المخطط الخماسي الثاني 2010-2014) خصص له 21214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9680 مليار دينار)، أي أن البرنامج خصص له 11534 مليار دينار (155 مليار دولار)

ساهمت السياسات التي اتبعتها الدولة خلال السنوات الأخيرة والمتمثلة في توفير مناصب شغل جديدة، في إطار عقود ودائمة إلى تخفيض معدلات البطالة في حدود 10% سنة 2011 [بلمقدم والطويطي، 2011، ص09]، واستحداث العديد من صيغ السكن (الاجتماعي، الريفي، الهش، الترقوي المدعم، البيع بالإيجار، الترقوي العمومي) حيث خصص غلاف مالي لكل مخطط من المخططات المعتمدة والسابقة الذكر لتغطية العجز في مجال السكن وقد تم إنجاز ما يلي: (المخطط الثلاثي 2001/2004 تم إنجاز 693280 وحدة سكن في مختلف الصيغ، الخماسي الأول 2005-2009 تم إنجاز مليون وحدة سكنية، المخطط الخماسي الثاني 2010/2014 تعهدت الدولة من خلال هذا المخطط إنجاز مليوني وحدة سكنية في مختلف الصيغ) [لورانك، 2011]، وكذا محاولة تجنب إفرات الأزمات المالية والاقتصادية العالمية غير المباشرة في التأثير على الجوانب الاقتصادية المتعلقة بـ (معدل النمو الاقتصادي، سعر الصرف، الموازنة العامة بشقيها إيرادات ونفقات، معدلات التضخم، ... الخ)، والاجتماعية (مختلف أشكال الدعم المباشر وغير المباشر، القدرة الشرائية ومستوى المعيشة ... الخ).

3- النفقات العامة في الجزائر في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008: ظهرت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 نتيجة لمجموعة من الجذور، والتراكمات، والبوادر، والمعالم، التي تفاعلت فيما بينها مشكلة مجموعة من الأسباب التي انفجرت معلنة عن ميلاد أزمة مالية، موروثه عن أزمة عقارية، ومتطورة إلى أزمة اقتصادية فيما بعد، ومنتقلة من أزمة دولة مست الولايات المتحدة الأمريكية من خلال القطاعين المالي (أزمة سيولة، إفلاس وأهيار للعديد من البنوك، المؤسسات المالية والبورصات... الخ)، والإنتاجي (اختلال التوازن بين القطاع الحقيقي الإنتاجي والافتراضي الناتج عن التوريق والمشتقات المالية التي ضخمت المعاملات والتعاملات، وأهيار أسعار المباني بعد أن بلغت أرقام قياسية... الخ)، إلى أزمة عالمية مست وتداعت وأثرت على سائر دول المعمورة، سواء المتقدمة، أو المتخلفة، وبدرجات متفاوتة الخطورة، وجعلت العالم بأسره يقف مصدوما، ومشدودا، وحائرا، أمام خطورتها، وتداعياتها، كما فتحت المجال أمام النقاد، والسياسيين للإدلاء برأيهم وإلقاء اللوم على المتسببين فيها، كما فتحت المجال للمسؤولين، والرؤساء لتقديم الوعود، وبذل الجهود في سبيل احتواءها والتقليل من خطورتها، كما فتحت المجال أمام الاقتصاديين، والمفكرين لدراستها، وتقديم وصفات لعلاجها، ودخول التاريخ من خلالها، ومهما عبرنا عنها فإننا لن نتمكن من إعطاءها كامل حقها، وهذا راجع لتشعبها، تغلغلها، وتداخل عناصرها، وأسبابها، ومسبباتها.

3-1- تطور الأزمة: لقد مرت الأزمة الحالية بمجموعة من التطورات والتحويلات السريعة، وعبر أربع موجات رئيسية تمثلت في أزمة (عقار، مالية، اقتصادية) وأزمة بطالة.

3-1-1- الموجة الأولى أزمة عقار: ظهرت الأزمة الحالية في بدايتها في شكل أزمة عقار، فترعرعت وانتشرت في و م أ، حيث سمح القانون الأمريكي بتملك البيوت بالنسبة للفئات المحدودة الدخل عن طريق الاقتراض، الأمر الذي دفع أسعار البيوت إلى الإرتفاع، ونفس الشيء بالنسبة للسندات، والأوراق المالية المرتبطة بها التي أخذت هي الأخرى منحى تصاعدي، وقد تم تضخيم حجم الديون بالنسبة إلى حجم العقارات فتوسع الاقتصاد الافتراضي على حساب الاقتصاد الحقيقي الإنتاجي، فبعد أن بدأت الأزمة في قطاع العقار انتقلت شرارتها لتشمل القطاع المالي (بنوك وبورصات).

3-1-2- الموجة الثانية أزمة مالية: بعد أن بدأت الأزمة في سوق العقار انتقلت إلى المؤسسات المالية (بنوك وبورصات) فمع انفجار سوق العقارات أدى ذلك إلى حالة ذعر فتهافت المودعين على سحب أموالهم، ضف إلى ذلك عجز البنوك تسديد ديون المودعين، كما تشددت البنوك في منح قروض جديدة فتسبب ذلك في أزمة ائتمان، وأزمة سيولة فنتج عن ذلك أزمة مالية أصابت القطاع المالي العالمي برمته، وأدت لانهايار العديد من البنوك، والمؤسسات المالية العالمية.

3-1-3- الموجة الثالثة أزمة اقتصادية: انتقلت الأزمة من مالية إلى اقتصادية فضررت الإقتصاد الإنتاجي الحقيقي من خلال الركود الاقتصادي الناتج عن تراجع معدلات الاستهلاك والنمو العالمي.

3-1-4- الموجة الرابعة أزمة بطالة: بعد انحسار الأزميتين المالية والاقتصادية بدأت موجة سوق العمل أو أزمة بطالة التي عصفت بملايين العمال [Hyun, 2009, p 26-27]، وأدت إلى تقليص عدد العاملين وفرص العمل بسبب تراجع معدلات الإنتاج في الشركات الأمر الذي دفعها إلى تقليص عدد العمال، حيث يبلغ عدد العاطلين عن العمل في العالم 210 مليون نسمة بزيادة أكثر من 30 مليون شخص منذ 2007، وتشير الإحصائيات أن أغلب هذه الزيادة كانت في الدول المتقدمة وخاصة بؤرة الأزمة و م أ، وعلى الرغم من تجاوز و م أ مرحلة الركود إلا أن مشكلة أو أزمة البطالة تحتاج إلى وقت أطول وبالتالي ستكون تكاليفها أكبر [Ma, Prakash,2010,p 22-23].

أما الجزائر فلم تتأثر بالأزمة في مرحلتها الأولتين: العقارية (حيث واصلت أسعار العقارات الارتفاع في الجزائر)، والمالية كونها غير مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاقتصاد العالمي والأمريكي طالما أنها لا تملك سوق مالي (بورصات) مؤثر، إضافة إلى الإجراءات الرقابية الصارمة المفروضة على البنوك، في حين تأثرت بالأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت إلى الركود الاقتصادي العالمي الذي انعكس على أسعار المحروقات التي تعتبر المورد الرئيسي للاقتصاد الجزائري.

3-2- قنوات انتقال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى الجزائر: تأثرت الجزائر كغيرها من دول العالم بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وانتقال الأزمة إليها يمر عبر قناتين هما:

3-2-1- القطاع المالي: يتكون القطاع المالي من البنوك والبورصات ويعتبر القطاع المالي الجزائري بمنأى عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعدم اندماجه في الاقتصاد العالمي وذلك كما يلي:

- البنوك: يرجع سبب عدم انتقال الأزمة إلى الجزائر عبر بنوكها إلى:

- ✓ البنوك الجزائرية في معظمها بنوك عمومية لا تمارس عمليات المضاربة.
- ✓ البنوك الجزائرية بنوك تجزئة والقروض التي تقدمها للأفراد لا تتعدى 10% من حافضة البنوك الجزائرية، والعملة الوطنية الدينار غير قابلة للتحويل، إضافة إلى كون جزء كبير من الكتلة النقدية تدور في الاقتصاد غير الرسمي [مغاري، 2009، ص 6].

- البورصات: فرص انتقال الأزمة إلى الجزائر عبر قناة البورصة ضعيف لأنه:

- ✓ لا توجد بالجزائر سوق مالية بمعنى الكلمة: فالسوق المالي الجزائري سوق فتي تعود فكرة إنجازه إلى مرحلة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات وفقا لمتطلبات الاقتصاد الحر (السوق)، وكان الانطلاق الفعلي لهذه السوق كان سنة 1996، وبقي دورها محتشما في التمويل حيث يمثل رأس مالها إلى الناتج المحلي الإجمالي قيما ضعيفة (0.22 % في 2003) [زيدان ونورين، 2006]؛

- ✓ الجزائر مصنفة ضمن الدول المنغلقة من الجانب المالي والتي ليس لها ارتباطات قوية بالأسواق المالية العالمية، كما أنها غير جذابة للمستثمرين في البورصة لعدم تنوع سلة أوراقها المالية وغياب المعلومات والشفافية، حيث تتذيل الجزائر الترتيب العالمي العامي لسنتي 2013 و 2014 من حيث مقياس كفاءة أسواق المال (

المرتبة 143 من أصل 148 دولة) [جريدة النهار] نظرا للغياب شبه التام لبورصتها في تمويل الاقتصاد الوطني، حيث توجد 4 مؤسسات فقط مدرجة في البورصة، وتأمل الجزائر إلى رفع عدد المؤسسات إلى 40 مؤسسة قبل نهاية 2015 لبعث ديناميكية جديدة للبورصة الجزائرية؛

✓ الجزائر بلد يعتمد في صادراته على المحروقات، وهي القناة التي تعمل على نقل الأزمة إلى الجزائر فتأثر أسعار المحروقات وتراجعها بسبب انخفاض الطلب عليها نتيجة الركود العالمي يؤدي إلى تراجع إيرادات الجزائر.

3-2-2- القطع الحقيقي: انتقال الأزمة عبر القطاع الحقيقي في الجزائر مرتبط بـ

✓ قطاع التجارة الخارجية: من خلال انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات، فالجزائر بلد يعتمد في صادراته على المحروقات بنسبة 97% وبلوغ الأزمة مرحلة الركود الاقتصادي العالمي يعني كساد المحروقات وتراجع الطلب عليها، مما يؤدي إلى تراجع أسعارها، ومن ثم تتكبد الجزائر خسائر مالية كبيرة جراء هذا التراجع، كما تقوم الجزائر باستيراد معظم حاجياتها الغذائية التي تتميز بارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، وتخفيض قيمة العملة الوطنية بـ 9% سنة 2013 ساهم في زيادة ارتفاع تكلفة الاستيراد، والنتيجة عجز في قطاع التجارة الخارجية. إضافة إلى عدم ميل التبادل التجاري في صالح الجزائر لأن أغلبية واردات الجزائر بالأورو في حين صادراتها بالدولار [طالبي، 2009-2010، ص 180]؛

✓ ارتفاع نسب التضخم في الاقتصاديات الغربية وخاصة في و. م.أ: إن ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاديات الغربية وخاصة في و.م.أ جراء الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية يؤثر على الجزائر من خلال ارتفاع قيمة السلع المستوردة وكذلك الأموال الموظفة في تلك الدول؛

✓ تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعدد المؤسسات المرتبطة بها. [2009، يوم برلماني حول الأزمة وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني, <http://www.apn-dz>].

3-3- آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على جانب النفقات العامة في الجزائر: تأثرت النفقات العامة في الجزائر بصفة مباشرة وغير مباشرة بتبعات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008.

3-3-1- الآثار غير المباشرة: وهي تلك الآثار التي تؤثر على النفقات العامة بصفة غير مباشرة خاصة المتعلقة بتأثيرها على جانب الإيرادات العامة التي تغطي النفقات العامة في الميزانية العامة من خلال:

- انخفاض الدولار والتضخم: تقيم صادرات البترول في الجزائر بالدولار، وتدهور قيمة الدولار تعني انخفاض عائدات الجزائر من البترول [غلة، 2010، ص 21] ومن الاحتياطات المستثمرة في سندات الخزينة الأمريكية المضمونة، وبالتالي التأثير على حجم الإيرادات العامة، أما التضخم المالي هو العامل الثاني الذي يؤثر على إيرادات الجزائر خاصة التضخم في و م أ فارتفاع التضخم عن مستوى أسعار الفائدة الموظفة بما الاحتياطات الجزائرية [غلة، 2010، ص 21] يعني تآكل وتراجع وخسارة جزء من هذه الاحتياطات (الفرق بين معدل الفائدة ومعدل التضخم).

- أسعار البترول: عرفت أسعار البترول تطورات هامة بالزيادة والنقصان قيل، خلال، وبعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، حيث أخذت الأسعار في الارتفاع لتبلغ 39.48 و 54.54 \$ للبرميل خلال سنتي 2004، 2005 على التوالي [مجلخ، 2009، ص119]، لتبلغ بعد ذلك 61.7 \$ للبرميل خلال 2006، وفي 2007 بلغت 68.19 \$ للبرميل [خميس، 2013، ص302]، ثم واصلت أسعار البترول ارتفاعها في 2008 لتبلغ أكثر من 140 \$ للبرميل في جويلية 2008، ثم أخذت في التراجع لتبلغ أقل من 40 \$ للبرميل في ظرف قياسي مع نهاية سنة 2008، ومع نهاية سنة 2009 أخذت أسعار البترول تتحسن تدريجاً من سنة إلى أخرى، خاصة مع بداية خروج الدول من مرحلة الركود الاقتصادي الذي أصابها جراء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، حيث بلغت في المتوسط السنوي (61 \$ للبرميل في 2009، لترتفع إلى 77.0 \$ في 2010 وتبلغ 107.46 \$ في 2011) [المزيبي، 2013، ص330]، وواصلت أسعار البترول ارتفاعها خلال الفترة 2013/2011، إلا أنها أخذت في الانهيار خلال سنة 2014 حيث بلغت أقل من 100 دولار لتواصل انهيارها في سنة 2015 نتيجة انخفاض الطلب وارتفاع العرض.

- الاحتياطات: أثير جدل كبير في الجزائر حول مصير الاحتياطات من العملة الصعبة في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، لكن التخوف الذي كان مطروحا من قبل هو ما مصير هذه الاحتياطات في ظل الأزمة بسبب أن: 90% من الاحتياطات موظفة في الخارج منها 43 مليار دولار موظفة في أدونات الخزينة الأمريكية المضمونة، والتي لم تتخذ اتجاهها السلطات الجزائرية أي إجراء [مغاري، 2009، ص7]، والإشكال الذي كان مطروح هو أن هذه الأموال موظفة بمعدلات فائدة 2%، وفي ظل ارتفاع معدلات التضخم العالمي وخاصة الأمريكي وتجاوزها عتبة 2%، فإن ذلك يؤدي إلى تآكل هذه الاحتياطات وفقدانها لقيمتها. إضافة إلى أن جزء من هذه الاحتياطات موظفة في بنوك أمريكية ويابانية وأوروبية تتصف بكونها ذات سمعة جيدة، ومن التصنيف AAA وبمعدلات فائدة 4%، إلا أن الجدل القائم هو التكتّم الذي تقوم به السلطات حول المبالغ المستثمرة في هذا الجانب، وكذا مدى تأثر البنوك المودع لديها من الأزمة.

3-3-2- الآثار المباشرة: يمكن تقييم تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على النفقات العامة في الجزائر بناء على معطيات الجدول رقم 03 ويمكن تقسيم الآثار حسب خمس فترات:

- 2009/2006: تراجعت النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2007/2006، أما نفقات التجهيز فكانت أكبر من نفقات التسيير، خلال الفترة 2009/2006، وهذا راجع للتخصيص المالي لنفقات الاستثمار الموجهة إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو. كما أن نفقات التسيير استمرت في الزيادة بوتيرة متسارعة خلال نفس الفترة السابقة، على عكس نفقات التجهيز التي تغيرت زيادتها فبعد أن كانت تزداد بوتيرة متسارعة خلال الفترة 2007/2006 أصبحت تزداد بوتيرة متناقصة خلال الفترة 2009/2007، وهذا راجع إلى تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بصفة مباشرة على برنامج دعم النمو، وعلى المشاريع المسطرة من خلال تأثيرها على أسعار البترول التي تراجعت، وعلى احتياطي الصرف الذي تآكل بفعل آثار الأزمة المالية، إضافة إلى انتشار حالة الذعر والخوف والمستقبل المجهول مما سينتج عن الأزمة، مما أدى إلى تحفظ الدولة، وتراجعها في سياستها، واعتمادها على سياسة حذرة، وتخفيض وتيرة

إنجاز المشاريع المبرمجة خاصة في ظل دخول العالم في مرحلة ركود جراء الأزمة، وكذا ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر إلى أرقام قياسية (5.734%) [La Banque Mondiale].

- أما خلال الفترة 2010/2009 فترة الركود الاقتصادي العالمي، نلاحظ من الجدول أن النفقات العامة أصبحت تزداد بوتيرة متناقصة مقارنة مع الفترات السابقة وهذا راجع إلى آثار الأزمة التي أدت إلى انخفاض أسعار البترول ومن ثم انخفاض حجم الإيرادات العامة التي تعتمد على الربح البترولي، وبالتالي تراجع حجم التوقعات، وتراجع معها حجم النفقات العامة، المحصنة للميزانية مما أثر بصورة مباشرة على نفقات التسيير والتجهيز خلال هذه الفترة حيث تغيرت الموازين وأصبحت نفقات التسيير أكبر من نفقات التجهيز، ومرد ذلك النفقات الكبيرة التي خصصتها الدولة للدعم وكذا لزيادة الأجور والتي كانت بأثر رجعي منذ 2008 لتجنب الانفجار الاجتماعي.

- خلال الفترة 2012/2011 استمر ارتفاع النفقات العامة بوتيرة متناقصة، ويمكن اعتبارها بداية انكماشية لتطبيق سياسة تقشفية أو كما يطلق عليها (السياسة الانفاقية الحذرة) [لعلوي، 2012] في ظل تأثيرات الأزمة الاقتصادية، أما بالنسبة لنفقات التسيير والتجهيز فقد انقلبت الموازين مرة أخرى وأصبحت نفقات التجهيز تفوق نفقات التسيير وتزداد بوتيرة متسارعة وهذا راجع إلى المخطط الخماسي الثاني (2009-2014) ومحاولة الدولة استدراك التعطل المسجل في هذا المخطط بفعل افرزات الأزمة الاقتصادية العالمية من خلال تكملة المشاريع الكبرى منها مثلا مشاريع السكن في جميع الصيغ، ومشروع الطريق السيار شرق غرب، إضافة إلى العديد من المشاريع الأخرى التي تكتسي أهمية كبيرة. وعلى عكس نفقات التجهيز التي ارتفعت بوتيرة متسارعة تراجعت نفقات التسيير بوتيرة متسارعة خلال هذه الفترة.

- وخلال الفترة 2013/2012 تراجعت النفقات العامة، وكذا نفقات التسيير والتجهيز ويعود هذا إلى سياسة ترشيد النفقات العامة التي تبنتها الدولة لمواجهة التأثيرات المحتملة للأزمة الاقتصادية، حيث أهما ستؤدي إلى تخفيض أو تأجيل العديد من المشاريع المخطط لها دون أن تمس بالقطاعات الرئيسية كالتعليم، الصحة والسكن وكذا سياسة الدعم الموجهة للسلع ذات الاستهلاك الواسع (الخبز، الحليب، السكر... الخ) [لعلوي، 2012].

- خلال الفترة 2015/2014 أخذت النفقات العامة في الارتفاع على الرغم من التراجع الكبير في موارد الدولة نتيجة انهيار أسعار البترول، حيث كانت نسبة نمو نفقات التجهيز أكبر من نسبة نمو نفقات التسيير وهو ما يفسر توجه الدولة نحو دعم المخطط الخماسي 2019/2015.

4- سياسات والبرامج المتبعة في الجزائر للتقليل من آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: اعتمدت الجزائر على مجموعة من السياسات والبرامج التي تهدف إلى تجنب وتقليل تبعات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية نذكر منها

4-1- سياسات اجتماعية: تمثلت في:

- العمل على تخفيض معدلات البطالة وتوفير مناصب الشغل: حيث صادقت الحكومة الجزائرية في شهر أبريل من سنة 2008 على مخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة [وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي] الذي

يهدف إلى منح عقود عمل غير دائمة حسب المستوى التعليمي لكل فئة وحسب مستويات العمر، فتح العديد من مناصب العمل الدائمة في مجالات حيوية كالصحة والتعليم، متابعة آليات مراقبة ومتابعة سوق العمل، ترقية التكوين المؤهل... الخ.

- دعم صيغ السكن: من خلال استحداث صيغ كثيرة: السكن العمومي التجاري الذي تموله الدولة بصفة كلية من ميزانيتها، وهو مخصص للأفراد ذوي الدخل الضعيف، والمصنفون ضمن الفئات الاجتماعية المعوزة والمحرومة التي لا تملك سكن والتي لا يتعدى دخلها 24000 دج (مجموع دخل الزوجين)، أي أقل من ضعف الأجر الأدنى المضمون المحدد بـ 18000 دج بداية من سنة 2012 [وزارة السكن والعمران]. السكن الريفي والذي تسعى الدولة من خلاله لتقريب الفلاحين من أراضيهم، السكن التساهمي والذي أصبح يعرف باسم السكن الترقوي المدعم تسمية جديدة بصيغة قديمة كانت تعرف باسم السكن الاجتماعي التساهمي، وقد استحدث هذا النوع من السكن في 2010، وهو موجه للطبقة المتوسطة التي يتراوح دخلها بين 24000 دج و 108000 دج، وتقدر المنحة المقدمة من قبل الدولة (في مجال السكن الريفي، البيع بالإيجار والترقوي المدعم) بـ 700000 دج بالنسبة للمتحصلين على دخل محصور بين 18000 دج و 72000 دج و 400000 دج بالنسبة الذين يتقاضون أجرا محصورا بين 72000 دج و 108000 دج، ويمكن للمستفيد أن يتحصل على قرض بفوائد ميسرة بـ 1% [وزارة السكن والعمران]، وتجدد الإشارة هنا أن الأجر مرتبطة بدخل الزوجين.، السكن الترقوي العمومي هو صيغ حديثة موجهة للفئة التي يتجاوز دخلها 108000 دج ويقل عن 216000 دج، البيع بالإيجار، و تقديم قروض عقارية تصل إلى 7 ملايين دينار وبمعدلات فائدة منخفضة لشراء أو بناء مساكن [Banque D'Algérie, 2013].

- إضافة إلى الرفع من أجور العمال والموظفين في جميع القطاعات وبأثر رجعي من سنة 2008، وهذا لتجنب الآثار السلبية الاجتماعية للأزمة التي أدت إلى انتفاضات في العديد من دول العالم سرعان ما تحولت إلى ثورات شعبية كما حدث في تونس، مصر، اليمن، ليبيا، سوريا، وقد سبقتهم في ذلك السودان التي انتهى بها الأمر إلى التقسيم إلى قسمين شمال وجنوب. وقد ساهمت هذه السياسات في تحقيق نوع من الاستقرار الاجتماعي في الجزائر.

- إضافة إلى توفير 100 محل مهني لكل بلدية (تم الإعلان عن هذا البرنامج من قبل رئيس الجمهورية سنة 2003-22-23/10/2003 في اجتماعه مع الولاية) [وزارة الداخلية والجماعات المحلية] وبعد أن فشلت السياسة المنتهجة من قبل الدولة في توزيعها على أساس مهني (شهادات مهنية حرفية) حيث بقيت العديد من هذه المحلات دون استغلال وعرضة للتخريب بسبب عزوف الشباب على استغلالها في أعمال حرفية، أصبح توزيعها على أساس تجاري من خلال منحها للشباب البطال للقيام بأعمال تجارية.

4-2- سياسات اقتصادية: توسيع مجالات الدعم من خلال دعم المواد الأساسية واسعة الاستهلاك (الحليب، الحبوب، السكر الزيت... الخ)، دعم الفئات الاجتماعية المنخفضة والمنعدمة الدخل، من خلال زيادة المنح وتقديم المساعدات، هذا بالنسبة للدعم المباشر أما بالنسبة للدعم غير المباشر فقد وسعت منه الدولة من خلال دعم النشاطات الاقتصادية خاصة المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى قطاعات أخرى كالزراعة والأنشطة الفلاحية.

- تقديم قروض مدعمة للشباب للاستثمار حسب اختصاص كل واحد في مجال وإطار معين من خلال وكالات حكومية معتمدة (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر) [وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي]، توفير تسهيلات لترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة. تقديم تسهيلات لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- إضافة إلى إجراءات أخرى تتعلق باعتماد سياسة تقشفية، وفرض رقابة أكثر على المال العام ومحاربة الفساد... الخ.

الخاتمة: تقلصت النفقات العامة في الجزائر نتيجة السياسة الانكماشية التقشفية التي اتبعتها الدولة للتخفيف من وطئ الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أصابت الاقتصاد العالمي بالركود، كما تراجعت نفقات التجهيز بنسب أعلى من نفقات التسيير، وهذا راجع إلى التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال فترة الأزمة (زيادة رواتب وأجور العمال، وزيادة الدعم في مختلف المجالات الحيوية، وتوسيع سياسات منح القروض لإقامة مشاريع بالنسبة للشباب البطال، وتخفيض معدلات الفائدة على القروض) حتى تتجاوز فتيل أزمة الثورات الشعبية التي أصابت بعض الدول العربية على غرار تونس، مصر، اليمن، ليبيا، وسوريا.

النتائج والتوصيات: على ضوء ما تقدم نستنتج أن:

- انتقلت سياسة الإنفاق العام في الجزائر من سياسة انفاقية توسعية مبنية على التخطيط إلى سياسة انفاقية حذرة وتقشفية نتيجة للآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الإيرادات العامة التي تراجعت بفعل تراجع الطلب عليها نتيجة الركود الاقتصادي العالمي.

- تأثرت النفقات العامة في الجزائر بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بصفة مباشرة (تقلص حجم النفقات العامة من خلال تراجع حجم نفقات التسيير والتجهيز نتيجة تطبيق سياسة انفاقية حذرة)، وغير مباشرة (تراجع أسعار البترول، انخفاض سعر صرف الدولار، ارتفاع معدلات التضخم في الخارج، تراجع حجم الاحتياطات الوطنية).

- تعتبر الإجراءات والسياسات المتخذة من قبل السلطات الجزائرية في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي ظرفية، ترقيعية، غير كفيلة وكافية لأنها موجهة لإرضاء الشعب وليس لوضع حل مدروس ودائم لحل مختلف المشكلات المستعصية الاقتصادية والاجتماعية التي تزداد تعقيدا بفعل التغيرات الحاصلة كالأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

وبناء على ما سبق أصبح لزاما على الجزائر اتخاذ مجموعة من الإجراءات نذكر منها:

- تنوع مصادر الدخل (تنوع الإيرادات) وعدم الاكتفاء بالحماية البترولية، من خلال توسيع دائرة الصادرات خارج المحروقات خاصة المرتبطة بإنتاج القطاع الفلاحي، وكذا ترقية وتفعيل قطاع السياحة، إضافة إلى تشجيع القطاع الصناعي من خلال ترقية، تنشيط والدفع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسط من أجل النهوض بهذا القطاع مع وضع إستراتيجية بناء تعتمد على استقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية.

- اعتماد سياسة انفاقية متوازنة تساهم في زيادة مداخيل وثروة البلاد، من خلال
- محاربة كل أشكال التبذير والفساد المتعلق بالمال العام، حيث تحتل الجزائر المرتبة 94 سنة 2013 ضمن 177 دولة الأكثر فسادا في العالم [قناة الجزائر، 2013] حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية
- تفعيل جهاز الرقابة أكثر فأكثر على استغلال المال العام.

المراجع والمصادر: العربية:

- المزيبي عماد الدين محمد، 2013، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1.
- القانون رقم 08-21 المؤرخ في 2008/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 2009، الجريدة الرسمية العدد 74 المؤرخ في 31 ديسمبر 2008، ص ص 22-23.
- القانون رقم 09-09 المؤرخ في 2009/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 2010، الجريدة الرسمية العدد 78 المؤرخ في 31 ديسمبر 2009، ص ص 28-29.
- القانون رقم 10-13 المؤرخ في 2010/12/29 المتضمن قانون المالية لسنة 2011، الجريدة الرسمية العدد 80 المؤرخ في 30 ديسمبر 2010، ص ص 26، 27.
- القانون رقم 11-16 المؤرخ في 2011/12/28 المتضمن قانون المالية لسنة 2012، الجريدة الرسمية العدد 72 المؤرخ في 29 ديسمبر 2012، ص ص 32-33.
- القانون رقم 12-12 المؤرخ في 2012/12/26 المتضمن قانون المالية لسنة 2013، الجريدة الرسمية العدد 72 المؤرخ في 30 ديسمبر 2012، ص ص 26، 27.
- جريدة النهار، بورصة الجزائر من أصغر البورصات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، متاح على الرابط الإلكتروني http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/185869.html#.Uvs3IGJ5PFA، تم الاطلاع على المقال في (2014/02/15).
- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، برنامج انجاز 100 محل مهني لكل بلدية، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/fmItem.aspx?html=11&cs=4&lng=ar>، تم الاطلاع على المقال في (2014/02/01).
- وزارة السكن والعمارة، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.mhu.gov.dz/ar/>، تم الاطلاع على المقال في (2013/08/09).
- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/، تم الاطلاع على المقال في: (2013/08/12).
- زيدان محمد ونورين بومدين، 2006، دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على المؤسسات والاقتصاديات، جامعة بسكرة، الجزائر.
- طالي صلاح الدين، 2009-2010، تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية (الأزمة الحالية وتدايها - حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
- لورانك راكيل، 26 ديسمبر 2011، تقرير المقررة الخاصة بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب والحق في عدم التمييز في هذا السياق، بعثة مجلس حقوق الإنسان لهيئة الأمم المتحدة إلى الجزائر.
- لعلاوي أحمد، 2012، هذه هي انعكاسات سياسة التقشف في حال تطبيقها، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.djazairess.com/alseyassi/13190>، تم الاطلاع على المقال في 2014/02/01.
- مجلخ سليم، 2009، انعكاسات برامج صندوق النقد الدولي على النفقات العامة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
- مسعي محمد، 2012، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وآثارها على النمو، عدد 10، مجلة الباحث.
- مصطفى بلقاسم ومصطفى طويطي، 2011، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر.
- مغاري عبد الرحمان، 20-21 أكتوبر 2009، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي السابع حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- حميس محمد، 2013، تأثير الطفرة النفطية في السياسات النفطية لدول مجموعة الأوبك، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- غلة مراد، حريف 2009 وشتاء 2010، الأزمة المالية العالمية.. تأمل ومراجعة، العددان 48 و 49، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مصر.

- يوم برلماني حول الأزمة المالية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، 30-06-2009، متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.apn-dz.org/apn/arabic/journees_parlementaires/journee_30_06_09/journee_30_06_2009.htm، تم الاطلاع على المقال في 10-01-2011.

الأجنبية:

- Banque D'Algérie, Disponible sur le lien électronique : <http://www.bank-of-algeria.dz/>, (05-06-2013).
- Hyun-Sung Khang, December 2009, surviving the Third Wave, Journal of Finance and Development, V46, N4.
- La Banque Mondiale, données, Politique économique et dette, Disponible sur le lien électronique <http://donnees.banquemondiale.org/theme/politique-economique-et-dette>, (11/06/2013).
- Mai Chi Dao and Prakash Loungani, December 2010, The Tragedy Of Unemployment, Journal of Finance and Development, V47, N04